

تقرير

مارلين خليفة
marlenekhalife@

القرار 1325: لدعم مشاركة النساء وحمايتهن في النزاعات

قامت الامم المتحدة خلال ايار وحزيران الفائتين بحملة دولية واسعة متابعة لتطبيق قرار مجلس الامن الرقم 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والامن، وكانت للبنان حصته في تطرق نائبة المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الانسانية نجاة رشدي الى الوضع اللبناني



نائبة المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الانسانية نجاة رشدي.

صادق مجلس الامن في العام 2000 بالاجماع على القرار الرقم 1325 وهو الاول الذي يعترف بدور المرأة في حل النزاعات ومواجهة تبعاتها ومشاركتها في مشروعات السلام وتعزيز حمايتها من العنف الجنسي.

اقر لبنان الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الامن الرقم 1325 في ايلول من العام 2019. يكتسب القرار 1325 بالاضافة الى الاطار العام الاوسع للنساء والسلام والامن تصاعدا في وضوح الرؤية عالميا، اذ تنظر اليه الحكومات وصناع القرار والمؤسسات العامة ووسائل الاعلام والناشطون، على انه اداة رئيسية لتطبيق السياسات المتعلقة بالجنسانية وسياسة حل النزاعات وفي احترام حقوق الانسان ومعالجة جذور اسباب النزاعات من اجل بناء سلام مستدام وتحقيق المساواة الجنسانية.

في هذا السياق تقول منظمة الامم المتحدة للمرأة في لبنان UN Women لـ"الامن العام" ان "تبنى لبنان للخطة الوطنية حول قرار مجلس الامن الدولي الرقم 1325 يعد خطوة ذات قيمة بالنسبة الى البلد كونها تهدف الى رفع مشاركة النساء في صنع القرار في مجالات مختلفة. هذا يعني مشاركتهم في الحياة السياسية والعامة وفي الاقتصاد وفي القطاع الامني، ومشاركتهم في مفاوضات السلام والوساطات".

تضيف: "بشكل رئيسي، ان الخطة الوطنية حول القرار 1325 ترسل الى المجتمع الدولي رسالة واضحة، مفادها ان مشاركة النساء هي امر جوهري في البلد من اجل تثبيت السلام والاستقرار، وان بعض الآليات والشروط يجب ان توضع موضع التنفيذ من

النساء في محادثات السلام تقلل من نسبة الاخفاق في التوصل الى سلام بنسبة 64 في المئة".

بدأت الاجهزة الامنية اللبنانية وخصوصا الامن العام اللبناني تطبيق هذا القرار. عن كيفية التعاون مع الامم المتحدة في هذا الخصوص، تقول المنظمة ان "مؤسسات القطاع الامني هي اعضاء في اللجنة التوجيهية الوطنية حول القرار 1325 وهي منخرطة في تطوير ودعم مشاركات القطاع الامني في هذا الشأن".

تضيف: "ان اللجنة الوطنية لشؤون المرأة هي كيان مسؤول عن تنسيق وتطبيق الخطة الوطنية للقرار 1325 عبر جميع المؤسسات الوطنية. ان وكالات الامم المتحدة ومن ضمنها هيئة الامم المتحدة لشؤون المرأة وسواها تدعم الحكومة في جهودها الكاملة عبر هذه الهيئة".

بالنسبة الى التعاون مع المديرية العامة للامن العام اللبناني، تقول منظمة الامم المتحدة لشؤون المرأة: "ان المنظمة تدعم الامن العام اللبناني من اجل بناء كتلة وازنة من مدربين مرموقين حول المساواة الجنسانية، ومن اجل تطوير مواد تساهم في برامج التدريب المختلفة. كذلك ساعدناهم في تحليل دورهم في الاستجابة لازمة كوفيد - 19 في اثناء فترة الاغلاق، وانفجار بيروت والاضطرابات المدنية التي وقعت من منظور المساواة".

عن الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا القرار عربيا ودوليا وفي لبنان، تقول: "ان التحديات الرئيسية في تطبيق القرار تختلف من سياق الى آخر، لكن في شكل عام ان تمثيل النساء في مهمات السلام وبناء الدول تبقى محدودة بسبب انخفاض وجود النساء في مسارات صنع القرار عموما. لا يزال يوجد ضعف في الوعي حول القرار وخصوصا على الصعيد المحلي، بالاضافة الى قوانين تمييزية وممارسات تعرقل التقدم في المساواة الجنسانية. في لبنان، يشكل السياق السياسي

والازمة الاقتصادية والوضع الامني تحديات لاحية لتطبيق الخطة الوطنية حول القرار 1325". اما الهدف البعيد الامد فيتمثل "في

ضمانة مشاركة النساء في عمليات السلام والاستقرار في بلدانهم. يضمن تطبيق هذا القرار مشاركة النساء وحماية حقوقهن في النزاعات، وما يليها من مراحل اعادة الاعمار ويساهم في وضع آفاق المساواة الجنسانية ورؤيتها وحقوق النساء في عمق مواضيع السلام والامن".

ضمن هذا السياق، قامت نائبة المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الانسانية نجاة رشدي اخيرا باطلاع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والامن والتابع لمجلس الامن خلال اجتماع افتراضي انعقد في ايار الفائت على الوضع في لبنان، لاسيما في ما يتعلق بتأثير الازمة الحالية على المرأة وبازاء كيفية عمل النساء للحفاظ على السلام والامن في البلاد، وهي المرة الاولى التي يناقش فيها هذا الفريق الوضع في لبنان.

يذكر انه في تشرين الاول 2015، اعتمد مجلس الامن القرار 2242 الذي دعا فيه الى تشكيل فريق خبراء غير رسمي معني بشؤون المرأة والسلام والامن. تهدف هذه الآلية الى تزويد مجلس الامن المعلومات والتحليل المفصلة والدقيقة بازاء المرأة والسلام والامن في دول محددة ترزح تحت وطأة النزاعات، وحول سبل تنفيذ الامم المتحدة مهمتها الخاصة بالمرأة والسلام والامن على ارض الواقع. استهل هذا الفريق عمله في العام 2016، ويعقد اجتماعات دورية مع الامم المتحدة في العديد من الدول.

وقالت رشدي في احاطتها، بحسب بيان صادر عن مكتب المنسق الخاص في لبنان، انه "من دون معالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة في لبنان، لن نتمكن من معالجة الازمة الحالية المتعددة الوجة التي تواجهها البلاد معالجة حقيقية وبشكل مستدام".

اضافت: "بينما تبرز النساء في طليعة العديد من المبادرات الحالية الهادفة الى صنع السلام، الا ان انعدام المساواة بين الجنسين في لبنان شديد الارتباط بالهياكل السياسية

والاجتماعية التي تؤثر على طبيعة الازمة القائمة في البلاد".

واشارت رشدي الى ان ازمة لبنان الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة والتي تفاقمت من جراء الاغلاق الناجم عن تفشي فيروس كورونا وانفجاري مرفأ بيروت المأساويين، قد عمقت انعدام المساواة بين الجنسين، مشددة على ان اي جهود مبدولة لتحقيق التعافي في لبنان يجب ان تشمل النساء حتى تكون مستدامة. فلبنان الذي يحتل المرتبة 145 من اجمالي 153 دولة، لديه احدي اعلى الفجوات بين الجنسين في العالم، وكذلك احد ادنى معدلات مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي سوق العمل".

كما تناول الاجتماع اهمية تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والامن والسياسة، بما في ذلك في الانتخابات النيابية والبلدية في لبنان عام 2022، كجزء من جهود اوسع لتوطيد السلام وتحقيق الاستقرار فيه".

بحسب رشدي فان "اعتماد خطة العمل الوطنية الاولى الخاصة بلبنان لتطبيق قرار مجلس الامن 1325 حول المرأة والسلام والامن في ايلول 2019، قد اعطى بصيص امل لزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك في قطاعي الامن والدفاع، كما في منع نشوب الصراعات وتعزيز التماسك الاجتماعي للمساهمة في ارساء السلام المستدام في لبنان. كذلك سلط الضوء على الدور البارز الذي ادته النساء اخيرا، سواء عبر دورهن الطليعي في الاحتجاجات الشعبية والحركات السياسية، او في الجهود الهادفة الى بناء السلام والوساطة على الصعيد المحلي".

كررت رشدي دعوات الامم المتحدة المتكررة الى تشكيل حكومة ذات توجه اصلاحي في لبنان لتلبية الاحتياجات الملحة للبلاد، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق النساء. وقالت ان "لبنان في حاجة الى حكومة كفية وممكنة وتتمتع بصفة تمثيلية للشعب - وبالطبع للنساء ايضا- كلما طال بقاء لبنان من دون حكومة، كلما تعمقت هذه الازمة وازدادت حدة".